أنشئ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليكون المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وليعزز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط في دول المجلس. وقد تمت الموافقة على إنشاء المركز من قِبل المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في سبتمبر 2011م، وتم اعتماد نظامه الأساسي في ديسمبر 2012م، من قِبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمكون من أصحاب الجلالة والسمو رؤساء الدول الأعضاء: دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت.

يقع مقر المركز في العاصمة العمانية مسقط.

عشر توصيات لتعزيز التنسيق

داخل الأنظمة الإحصائية الوطنية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تستند التوصيات المقترحة في هذه الوثيقة إلى حد كبير على الأدلة والمبادئ التوجيهية الصادرة من شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD)، والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، وغيرها من الإصدارات (انظر المراجع في نهاية الوثيقة). ولقد تمت ملاءمة المحتوى ليناسب وضع وخصوصيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل ما دعت الحاجة إلى ذلك.

سبتمبر 2015م

ما هو المقصود بالنظام الإحصائي الوطني؟

تُعرف شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) «النظام الإحصائي الوطني» بأنه نظام يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسين والمؤسسات العاملة في مجال إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات الرسمية، ومراكز التدريب. وتُعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه مجموعة متكاملة من المنظمات الإحصائية والوحدات داخل الدولة والتي تتعاون على جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية نيابة عن الحكومة الوطنية.

وعادة ما يكون لدى مركز الإحصاء الوطني تفويض رسمي يخول له تنسيق الأنشطة الإحصائية، بحيث تتسم البيانات والمعلومات الإحصائية المجموعة والخاضعة للمعالجة والتحليل والنشر من قبل مختلف القطاعات والجهات في النظام الإحصائي الوطني بالاتساق والترابط والموثوقية. ويتم إنتاج الإحصاءات القطاعية (البيئة والطاقة والزراعة والصحة والتعليم وغيرها) من خلال النظام الإحصائي لكل قطاع، والذي قد يعمل بشكل مركزي أو لامركزي في إطار النظام الإحصائي الوطني.

ما الهدف من هذه التوصيات؟

يتمثل الهدف الرئيس من هذه التوصيات في تزويد مراكز الإحصاء الوطنية في دول مجلس التعاون بملخص مختصر للتوصيات الدولية الرئيسة المتعلقة باستدامة وتحسين التنسيق داخل النظام الإحصائي الوطني لكل منها، والتي سوف تساهم بدورها في تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين إنتاجية عمليات جمع وإدارة ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية.
- تعزيز توقيت وتوافر البيانات المنسقة ذات الجودة العالية.
- رفع كفاءة وتأثير الموارد البشرية والمالية، بما في ذلك الحد من الازدواجية في الجهود المبذولة نظراً لندرة الموارد البشرية.
- تعزيز الثقافة الإحصائية وإبراز العمل الإحصائي والمعلوماتي ورفع الوعي بأهميته.

كيف يتم تعزيز التنسيق في النظام الإحصائي الوطني؟ عشر توصيات

بهدف تحقيق مستوى عالٍ من التنسيق في النظام الإحصائي الوطني يشترط أولاً الالتزام التام من قبل قادة كافة مكوناته، بدءًا برئيس المركز الوطني للإحصاء. حيث تشكل مهارات القيادة والإدارة والاتصال لديهم العناصر الأساسية التي تمكنهم من الجمع بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والمؤسسات، وتوجيه جهودهم لتطوير نظام إحصائي قادر على توفير بيانات ومعلومات إحصائية عالية الجودة وبالتوقيت المناسب لدعم صنع القرار ورسم السياسات والتخطيط ورصد التقدم وتقييم الأداء. وفيما يلي استعراض عشر توصيات، مع ضرورة أخذ وضع كل دولة وخصوصياته بعين الاعتبار عند تنفيذها:

1. ترسيخ وتعزيز عملية المشاركة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية

تُعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية الأداة المعترف بها دولياً للتخطيط المتوسط والطويل الأجل لتطوير الأنظمة الإحصائية الوطنية. وتوفر الاستراتيجية منتدىً للحوار المستمر بين أصحاب المصلحة الرئيسين – من مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية - لبناء توافق وطني حول الرؤية والاستراتيجية وخطط العمل لاستدامة تطوير النظام الإحصائي الوطني. ويهدف ذلك لتمكين النظام الإحصائي الوطني من إنتاج ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية الملائمة عالية الجودة بشكل مستمر وفي الوقت المناسب، مما يلبي احتياجات المستخدمين في الحكومة والهيئات العامة الأخرى والقطاع الخاص والباحثين والأكاديميين والجمهور بشكل عام.

ويتوجب أن تقترن الاستراتيجية الإحصائية بخطة تنفيذية تستمر لمدى عامين أو ثلاثة (ومن الممكن تمديد الآفاق الزمنية)، وتحدد الأولويات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، كما تُحدد الأولويات من حيث المشاريع والأنشطة - سواء كانت جديدة أو جارية - والجهات/الوحدات المسؤولة، والإطار الزمني المعقول، آخذةً في الاعتبار القدرات البشرية والمالية المطلوبة فعلياً لتنفيذ المشاريع والأنشطة. بالإضافة إلى ذكر المخاطر المرتبطة بالتنفيذ جنباً إلى جنب مع التدابير اللازمة للتخفيف من أثرها السلبي.

ينبغي أن تتحقق قيادة مركز الإحصاء الوطني من المشاركة الجدية والمستمرة في الاستراتيجية الإحصائية من قبل أصحاب المصلحة الرئيسين-المستخدمين والمنتجين على حد سواء - لضمان ملكيتهم الكاملة ودعمهم القوي للاستراتيجية. ويُوصى بأن تشُكل **لجنة توجيهية** للإشراف على تصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية وتقييم ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بها، وكذلك تهدف اللجنة إلى تحديد الخطوات المطلوبة للتغلب على الصعوبات ونقاط الضعف في هذه العملية، كلما دعت الحاجة. وينبغي أن تضم اللجنة التوجيهية ممثلين عن مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني بالإضافة إلى مستخدمي الإحصاءات وداعمي العمل الإحصائي والمعلوماتي المتميزين.

كما ينبغي أيضاً تشكيل **مجموعات عمل مواضيعية** تسعى لدعم عمل اللجنة التوجيهية الوطنية، إضافةً إلى التغطية المتعمقة لأهم المجالات الإحصائية والمعلوماتية في الدولة. وتشمل هذه المجموعات ممثلين عن كل من مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية المعنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على رئيس المركز الإحصائي الوطني تكليف أحد كبار المديرين بالاضطلاع بدور **«منسق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية»**، تشمل مهامه قيادة عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية بأكملها، بما في ذلك تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية، وتنفيذ توصياتها، وإدارة العلاقات مع مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني ومختلف فئات المستخدمين فيما يتعلق بالاستراتيجية الإحصائية، وغيرها من المواضيع.

وتتوفر على شبكة الإنترنت مواد إرشادية قيمة من شأنها تمكين المركز الإحصائي الوطني من إدارة العمليات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد خصصت «الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس21)» موقعاً لتقديم التوجيهات المختصة بهذا الموضوع المهم: (http://nsdsguidelines.paris21.org/).

2. مواءمة الإطار القانوني

عادة ما يُحدد قانون الإحصاء مسئوليات والتزامات جميع أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الوطني، وينظم العلاقات بينهم من ناحية وبين منتجي البيانات والمستجيبين (الأسر والمنشآت والأفراد) من ناحية أخرى. ويحدد القانون المركز الوطني للإحصاء كمنسق للنظام الإحصائي الوطني، وفي معظم الحالات، يكون المصدر الرئيس للبيانات والمعلومات الإحصائية الرسمية بالدولة.

وفي بعض دول مجلس التعاون، ينبغي مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي والعمل على تحديثه، ليضع في الاعتبار الكامل الآثار المترتبة على التطورات الهائلة التي وقعت على مدى السنوات الماضية في قطاع الإحصاء والمعلومات، فضلاً عن الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة لجميع أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الوطني. وسيتعاون المركز الإحصائي الخليجي مع المراكز الإحصائية الوطنية لوضع وتنفيذ قوانين الإحصاء المنسقة في جميع دول مجلس التعاون، وذلك من خلال إنشاء وتشغيل فريق عمل من الخبراء القانونيين، وتوفير التدريب والدعم الفني أينما وكلما دعت الحاجة.

3. إنشاء/تعزيز آليات التنسيق في النظام الإحصائي الوطني

كما ذكر أعلاه، فإن قانون الإحصاء يحدد العلاقات بين مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني. وتشير أفضل الممارسات في العالم إلى أنه يتعين على كل دولة دراسة جدوى الهياكل التالية ومدى ملاءمتها لسياقها وخصوصياتها:

الهيكل	الطبيعة والتركيب والتنظيمي	الوظائف الأساسية
المجلس الوطني للإحصاء	• هو هيئة استشارية عليا. • تشمل ممثلي مستخدمي البيانات وصانعي القرارات الرئيسين • (في الوزارات والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأكاديميين، الخ). • وتشمل ممثلي منتجي البيانات (النظام الإحصائي الوطني). • يكون التمثيل رفيع المستوى (وكلاء الوزارات، مثلاً). • يجتمع مرة واحدة سنوياً.	• تقديم المشورة لقيادات النظام الإحصائي الوطني بشأن القضايا الاستراتيجية المهمة، وخطط العمل التي تعدها مختلف مكونات النظام الإحصائي، وغيرها من الأمور المهمة. • مناقشة خطط العمل السنوية أو متعددة السنوات للنظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك تحليل نقاط القوة والضعف، وتقديم المشورة بشأن كيفية المضي قدماً. • المساهمة في الجهود الرامية إلى تحسين استخدام البيانات. • المساهمة في الجهود الرامية إلى رفع الوعي الإحصائي وتسليط الضوء على العمل الإحصائي والمعلوماتي.

الهيكل	الطبيعة والتركيب والتنظيمي	الوظائف الأساسية
لجنة التنسيق الوطنية	• هي جهة تنسيق. • تشمل رؤساء جهات إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (النظام الإحصائي الوطني). • تجتمع مرة واحدة سنوياً.	• اعتماد خطط العمل السنوية أو متعددة السنوات للنظام الإحصائي الوطني. • ريادة الجهود الساعية إلى: – تحسين المواءمة بين المفاهيم والتعاريف والمنهجيات، والشمول، والتصانيف، وممارسات النشر في مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني. – تنسيق الأنشطة الميدانية الرئيسة. – تعزيز الجودة في مختلف جوانب النظام الإحصائي الوطني. – تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
مجموعات العمل المعنية بالمجالات أو القطاعات	• هي فرق عمل فنية. • تشمل ممثلي منتجي البيانات ذات الصلة (النظام الإحصائي الوطني)؛ • ترفع التقارير إلى لجنة التنسيق الوطنية. • تجتمع على أساس ربع سنوي.	• تقديم الدعم الفني لأعمال لجنة التنسيق الوطنية. • اقتراح خطة عمل لتحسين مواءمة المفاهيم والتعاريف والمنهجيات، والشمول، والتصانيف، وممارسات النشر، وزيادة الجودة في مختلف جوانب النظام الإحصائي الوطني **(وهذا يجب أن يمثل قسماً من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية).** • اقتراح جدول زمني موحد لأنشطة العمل الميداني الرئيسة. • تقييم القدرات الحالية، واقتراح خطة تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للنظام الإحصائي الوطني بأكمله.

يتوقف عدد مجموعات العمل المتعلقة بالمجالات أو القطاعات على السياق الإحصائي والأولويات المحددة بكل دولة، وقد ترى الدول أنه من المفيد أن تعكس الهيكل الإداري المطبق في المركز الإحصائي الخليجي، الذي يشمل خمس لجان تختص بما يلي:

أ. الإحصاءات السكانية والاجتماعية
ب. الإحصاءات الاقتصادية.
ج. مؤشرات التنمية والتقدم والاستدامة.
د. المعايير والتصانيف وجودة البيانات.
ه. تقنيات المعلومات والاتصالات.

وعند تأسيس المجلس الوطني للإحصاء وتشكيل لجنة التنسيق الوطنية ومجموعات العمل المعنية بالمجالات أو القطاعات، ينبغي أن يتأكد المركز الإحصائي الوطني من حسن تمثيل جميع الجهات المعنية والمختصة ومشاركتها الفعالة.

وفي الدول التي لديها استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية أو من المتوقع أن تكون لديها استراتيجية في المستقبل القريب، يمكن للمجلس الوطني أن يحل محل اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية المذكورة أعلاه، ومن ثم ستشمل مسؤوليات ومهام مجموعات العمل المعنية بالمجالات أوقطاعات العمل الذي عادة ما يعزى إلى مجموعات العمل المواضيعية المذكورة أعلاه. ويفضل هذا التصور تعريف شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة للنظام الإحصائي الوطني على أنه يضم مستخدمي الإحصاءات الرسمية إضافةً إلى منتجيها.

4. تطبيق ميثاق ممارسات العمل وإطار جودة البيانات

ينبغي أن ينص قانون الإحصاء على إجراء جميع الأنشطة الإحصائية في الدولة وفقاً لميثاق ممارسات العمل الإحصائي والمعلوماتي الذي يعكس مدى التزام النظام الإحصائي الوطني بتطبيق المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في جمع وتصنيف وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية. ومن شأن وجود ميثاق العمل أن يعزز ثقة المستخدم ومصداقية البيانات والمعلومات الإحصائية التي ينتجها وينشرها النظام الإحصائي الوطني. كما يجب أن يضمن لكل من الأسر والمنشآت والأفراد سرية المعلومات التي يدلون بها أثناء عملية جمع البيانات سواء كانت ميدانية أو عبر السجلات الإدارية أو عبر غيرها من الوسائط المستخدمة في جمع البيانات. وينبغي أن يتعاون المركز الإحصائي الوطني مع المكونات الأخرى للنظام الإحصائي الوطني لترسيخ وتطبيق الميثاق ومراقبة تنفيذه، كما ينبغي تعميمه ونشره للجمهور.

كما يجب أن يشتمل قانون الإحصاء على ضرورة تأسيس إطار لجودة البيانات يدعم ميثاق ممارسات العمل الإحصائي المذكور أعلاه، وينبغي أن يشمل هذا الإطار جميع أبعاد جودة البيانات، المتمثلة في الملاءمة، والدقة، والتوقيت والانتظام، وسهولة الوصول، والوضوح، والقابلية للمقارنة، والاتساق. بحيث يبين بوضوح كيفية تنفيذ ورصد هذه الأبعاد المختلفة لجودة البيانات.

وسيتعاون مركز الإحصاء الخليجي مع المراكز الإحصائية الوطنية لتطوير ميثاق ممارسات العمل الإحصائي وإطار جودة البيانات المشترك، وتوفير التدريب والدعم الفني عندما وحيثما يلزم.

5. وضع سياسة للموارد البشرية شاملة لكل النظام الإحصائي الوطني

يُعد توفير الكادر البشري الكافي كماً وكيفاً للعمل في مجال الإحصاء والمعلومات من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، حيث تعاني معظم الأنظمة الإحصائية الوطنية من صعوبات في اجتذاب ما يكفي من الموظفين المواطنين المؤهلين والحفاظ عليهم.

وينبغي دعم وتوحيد الجهود المبذولة لتطوير الكفاءات الإحصائية والقدرات ذات الصلة في مختلف جوانب النظام الإحصائي الوطني. وعلى وجه الخصوص، تظهر الحاجة لتطوير الكفاءات في بعض المجالات غير التقليدية مثل القيادة، والاتصال، والتوعية، والتسويق. ويجب على المركز الوطني للإحصاء أن يأخذ زمام المبادرة في تنسيق وتيسير عقد ورش العمل التدريبية المشتركة، وتبادل الخبرات، وإعارة الموظفين (حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً). وعلاوة على ذلك، يجب على المركز الإحصائي الوطني أن يدرس إمكانية إجراء «مراجعات من قبل النظراء» في النظام الإحصائي الوطني، لما لهذه العمليات من مساهمة فعالة في تطوير القدرات الإحصائية في أماكن أخرى من العالم.

ويتعين على كل دولة من الدول الأعضاء وضع استراتيجية شاملة وخطة تنفيذية للموارد البشرية، بالإضافة إلى تطوير إجراءات موحدة للتدريب والتوظيف والترقية لجميع الموظفين العاملين في النظام الإحصائي الوطني.

6. تعميم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في النظام الإحصائي الوطني بأكمله

من ضمن الحقائق المعروفة دولياً أن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات يمكن له أن يقوم بدور فاعل في الحد من الأخطاء البشرية، وفي تسريع عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها. ويتعين على المركز الإحصائي الوطني أن يسعى لتسهيل تعميم هذه التقنيات في جميع مراحل العمل الإحصائي والمعلوماتي في الدولة.

ونظراً لأن المركز الإحصائي الوطني بوجه عام مكلف رسمياً بتجميع ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية التي تنتجها الجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى البيانات التي يجمعها من خلال العمل الميداني (المسوح والتعدادات)، فإنه ينبغي تسخير الجهود لربط جميع منتجي الإحصاءات الرسمية من خلال شبكة مؤمنة. ومن شأن ذلك أن ييسر إلى حد كبير عملية نقل البيانات والبيانات الوصفية بين مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني، وأن يحد من الأخطاء الواردة الوقوع خلال عمليات النقل التقليدية، وأن يعزز من سرعة نشر البيانات.

7. مواءمة عمليات جمع وإدارة البيانات

كما ذكر أعلاه، فمن الأهمية بمكان السعي لتحسين مواءمة المفاهيم والتعاريف والمنهجيات، والشمول والتصانيف وممارسات النشر والأنشطة الميدانية الرئيسة (حسبما يقتضي الحال)، وتعزيز الجودة في مختلف أعمال النظام الإحصائي الوطني. ومن المتوقع أن تلعب مجموعات العمل المواضيعية أو مجموعات العمل المعنية بالمجالات أو القطاعات الموصى بتشكيلها دوراً رئيساً في تحقيق هذا الهدف المحوري، حيث يجب أن تعمل على إعداد جدول زمني موحد لإنتاج الإحصاءات في النظام الإحصائي الوطني.

وفي مجال إدارة البيانات، ينبغي وضع نظام متسق لإدارة المعلومات في حيز التنفيذ في النظام الإحصائي الوطني بأكمله، بما في ذلك إنشاء مستودع للبيانات المشتركة. كما ينبغي أن تشتمل فكرة ربط النظام الإحصائي الوطني في التوصية المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات أعلاه على إنشاء مستودع البيانات المطلوب.

8. الاتفاق على سياسة شاملة لنشر البيانات وتنفيذها

ينبغي أن يضع ميثاق ممارسات العمل الإحصائي والمعلوماتي المذكور أعلاه عدداً من المبادئ والممارسات المتعلقة بالإفصاح عن البيانات والمعلومات الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تضع سياسة شاملة لنشر البيانات بما يتفق وتطبيق المبادئ والممارسات المنصوص عليها في ميثاق ممارسات العمل.

وعلى وجه الخصوص، يتوجب على المركز الإحصائي الوطني تسهيل النقاشات داخل النظام الإحصائي الوطني التي تبحث إمكانية السماح للمستخدمين بالوصول إلى البيانات التفصيلية (أي البيانات على مستوى الأفراد من المستجيبين دون الوصول إلى البيانات الشخصية التي تؤدي إلى التعرف عليهم) لأغراض البحث، وهذا يتطلب حصر وتوثيق وأرشفة بيانات المسوح التفصيلية المتوفرة حالياً. وعلى وجه التحديد، فقد طورت «شبكة المسح الأسري الدولية (IHSN)» نظاماً تطبيقياً مجاناً لفهرسة (cataloguing) المسوح والتعدادات بحيث يمكن المستخدمين من معرفة البيانات المتوفرة وخصائصها، (http://www.ihsn.org/home/software/nada).

وفيما يتعلق بنشر البيانات من خلال شبكة الإنترنت، يطور كل من مركز الإحصاء الخليجي وعدد من الدول بوابات البيانات الإلكترونية إدراكاً منهم لأهمية توفير البيانات والبيانات الوصفية سهلة الاستخدام وتيسير عمليات البحث من خلال قواعد البيانات المتوفرة من خلال هذه البوابات الإلكترونية، إضافة إلى التقارير والنشرات، وغيرها.

9. وضع وتنفيذ خطة عمل متسقة للتوعية والاتصال والتسويق

ينبغي أن تكون الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية مصحوبة بخطة عمل متسقة للتوعية والاتصال والتسويق، وكذلك بخطة تنفيذية تشمل النظام الإحصائي الوطني بأكمله. وينبغي لخطة العمل أن تمكن مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني من الاتصال بشكل استباقي وبتسويق البيانات والمعلومات الإحصائية للمستخدمين الحاليين والمحتملين، فضلاً عن تعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات وإبراز العمل الإحصائي بشكل عام.

وعلى وجه التحديد، يتعين على مراكز الإحصاء الوطنية، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الوطني، العمل على تسليط الضوء على العمل الإحصائي والمعلوماتي ضمن الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وفي الواقع من المهم جداً أن يبرز العمل الإحصائي والمعلوماتي كأحد القطاعات الأساسية في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وذلك من خلال تضمين تلك الوثائق الوطنية فصلاً كاملاً يشمل تحليلاً لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)، ومناقشة الرؤية طويلة الأجل، والمحاور الاستراتيجية وخطة العمل (أي أن الوثائق الوطنية تتضمن ملخصاً للاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية).

وسيطور المركز الإحصائي الخليجي توجيهات تتعلق بالتوعية والاتصال والتسويق الإحصائي ويعممها على الدول، كما سيقدم التدريب والدعم الفني اللازمين كلما وأينما دعت الحاجة.

10. قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق تعزيز التنسيق

ينبغي السعي لتطبيق التوصيات الواردة أعلاه بالكامل، كما ينبغي مراقبة التقدم المحرز في تنفيذها عن كثب، وإدراج جميع الأنشطة ذات الصلة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية والخطة التنفيذية المصاحبة لها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة (كمجموعة فرعية من مؤشرات الأداء الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية).

ويعرض الجدول التالي بعض مؤشرات الأداء الرئيسة، مع المراحل الممكنة لتنفيذها خلال عامي 2016م و2017م:

الأهداف	مؤشرات الأداء الرئيسة	الوضع الحالي	الوضع المفترض في ٢٠١٦م	الوضع المفترض في ٢٠١٧م
1. **ترسيخ وتعزيز عملية المشاركة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية**	هل توجد عملية قائمة بالفعل لوضع استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى جودة عملها؟ (*)			
	هل توجد هناك خطة تنفيذية للاستراتيجية؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما نسبة تنفيذ المشاريع أو الأنشطة ذات الأولوية في الخطة التنفيذية (حسب المشروع و/أو حسب المجال الإحصائي، وما إلى ذلك) (**)		80%	90%

الأهداف	مؤشرات الأداء الرئيسة	الوضع الحالي	الوضع المفترض في ٢٠١٦م	الوضع المفترض في ٢٠١٧م
2. مواءمة الإطار القانوني	هل قانون الإحصاء ملائم ومحدث؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر عمل تحديث	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى جودة تطبيقه؟ (*)			
3. إنشاء/تعزيز آليات التنسيق	هل توجد هناك لجنة تنسيق إحصائية شاملة؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كان الجواب بنعم، فما مدى جودة عملها؟ (*)			
	هل توجد هناك لجان (أو فرق عمل) تنسيق قطاعية؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كان الجواب بنعم، فما مدى جودة عملها؟ (*)			
4. تطوير وتطبيق ميثاق العمل وإطار جودة البيانات	هل يوجد ميثاق ممارسات العمل الإحصائي والمعلوماتي قائم بالفعل؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى جودة تطبيقه؟ (*)			
	هل يوجد إطار جودة للبيانات قائم بالفعل؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى جودة تطبيقه؟ (*)			

الأهداف	مؤشرات الأداء الرئيسة	الوضع الحالي	الوضع المفترض في ٢٠١٦م	الوضع المفترض في ٢٠١٧م
5. وضع سياسة موسعة للموارد البشرية بالنظام الإحصائي الوطني	هل توجد سياسة للموارد البشرية شاملة للنظام الإحصائي الوطني؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	نسبة شغل المواطنين للمناصب في النظام الإحصائي الوطني			
	نسبة موظفي النظام الإحصائي الوطني من حملة درجة الماجستير أو الدرجات الأعلى			
	نسبة موظفي النظام الإحصائي الوطني الذين يتلقون تدريباً متعلقاً بعملهم (لا أقل من مرة في كل عام أو عامين)		ما لا يقل عن 80%	100%
6. تعميم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني	نسبة الأعمال التي يتم إنجازها باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، حسب الأنشطة الرئيسة (جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ونشرها، والتخطيط، وما إلى ذلك) (*)		ما لا يقل عن 90%	100%

الأهداف	مؤشرات الأداء الرئيسة	الوضع الحالي	الوضع المفترض في ٢٠١٦م	الوضع المفترض في ٢٠١٧م
7. مواءمة عمليات جمع وإدارة البيانات	نسبة مكونات النظام الإحصائي الوطني التي تستخدم أحدث المعايير الإحصائية		ما لا يقل عن 80%	100%
	نسبة مكونات النظام الإحصائي الوطني التي تستخدم أحدث التصانيف		ما لا يقل عن 80%	100%
	نسبة مكونات النظام الإحصائي الوطني التي تستخدم التعاريف والمفاهيم الموحدة		ما لا يقل عن 80%	100%
	نسبة مكونات النظام الإحصائي الوطني التي ترتبط ببعضها البعض من خلال شبكة مؤمنة		ما لا يقل عن 80%	100%
	هل يوجد مستودع مشترك للبيانات؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
8. الاتفاق على سياسة شاملة لنشر البيانات وتنفيذها	هل توجد سياسة شاملة لنشر البيانات قائمة بالفعل؟	نعم، لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى جودة تنفيذها؟ (*)			

الأهداف	مؤشرات الأداء الرئيسة	الوضع الحالي	الوضع المفترض في ٢٠١٦م	الوضع المفترض في ٢٠١٧م
9. وضع وتنفيذ استراتيجية متسقة للتوعية والاتصال والتسويق	هل هناك استراتيجية متسقة قائمة للتوعية والاتصال والتسويق؟	نعم/لا، لا ولكن من المقرر	نعم	نعم
	إذا كانت الإجابة بنعم، فما مدى جودة تنفيذها؟ (*)			
	هل تشمل خطة التنمية الوطنية فصلاً كاملاً عن قطاع "الإحصاء والمعلومات"؟	نعم، لا، لا ولكن جاري بذل الجهود	نعم، لا، لا ولكن جاري بذل الجهود	نعم
10. قياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعزيز التنسيق	هل تم تحديد جميع مؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة بشكل واضح ورصدها بانتظام؟	نعم، لا، لا ولكن جاري بذل الجهود	نعم	نعم

(*) يجب وضع مقاييس أكثر وضوحاً.(**) يجب تطوير لوحة تحكم تشتمل على المشاريع والأنشطة ومؤشرات الأداء الرئيسة وتحديثها بشكل مستمر.

المراجع المستخدمة وبعض الروابط المفيدة:

1. دليـل التنظيـم الإحصـائي: تشغيل الوكالات الإحصائية وتنظيمها (الطبعة الثالثة)، شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (UNSA)

http://unstats.un.org/unsd/dnss/hb/default.aspx

2. الموقـع الإلكترونـي الخـاص بدليـل الاسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة الإحصائيـة، الشـراكة فـي الإحصـاء مـن أجـل التنميـة فـي القـرن الحـادي والعشـرين (PARIS21)

http://nsdsguidelines.paris21.org

3. توحيـد النظـم الإحصائيـة القطاعيـة فـي أفريقيـا: دليـل تخطيـط وتنسـيق النظـام الإحصائـي الوطنـي، البنـك الأفريقـي للتنميـة، ومنظمـة (Intersect)، وشـراكة (PARIS21)، نوفمبـر 2007م:

http://nsdsguidelines.paris21.org/node/524

4. نظام تطبيقي لفهرسة (cataloguing) بيانات المسوح والتعدادات، «شبكة المسح الأسري الدولية (IHSN)

http://www.ihsn.org/home/software/nada